



قانون الأوقاف الإسلامية التي أسست بقيادة الإدارة الكويتية للأوقاف

و معهد البحوث و التدريب الإسلامية.

Prof. Dr. Mohamed RAMADAN

مستشار المتقاعدين مجلس دولة مصر – جامعة الكويت.

المتحدث باسم الجمهورية مصر العربية: محمد رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

في البداية نشكر الاخوة في المديرية العامة للأوقاف في تركيا لدعوتهم الكريمة ولتنظيم هذا اللقاء الحافل ونرجو ان نساهم بقدر من المعلومات عن القانون الجديد وارجو ان نسمع وجهات النظر في هذا المشروع . انا كنت محظر ثلاث محاضر لهذا القانون رقم 2 السياسات التي يلتزم بها الفريق عند اعداد القانون المحور الثالث القضايا الرئيسية او القضايا المستحدثة في مشروع القانون والقانون يتناول الكثير من القضايا المتعلقة بالوقف لكن يشير لقضايا المرأة ان فيها قدر من التمييز الدكتور عياشي تناول الجزء الاول من الجزء الثاني المتعلق بالسياسات الي التزم بها الفريق عند اعداد مشروع القانون واللائحة التنفيذية والمذكرة التفسيرية. السياسة الاولى او المبدأ الاول التي يلتزم بها الفريق هو الانصياع الكامل للأحكام الشرعية الواردة في الفقه الاسلامي مع عدم الالتزام بمذهب معين الاخذ من المزاج و من الاجتهادات الفقهية ما يلائم يناسب احوال البلاد والابد احوال التطور العريضة وبالتالي فكل الاحكام الواردة بالقانون التزمت بالأحكام الشرعية دون الالتزام بمذهب معين . السياسة الثانية التي يلتزم بها الفريق هي الاخذ بقدر كبير من المرونة لكي يكون القانون ملائم لأحوال البلاد الاسلامية مع اختلاف ظروف الاقتصادية والاجتماعية والظروف السكانية وغير ذلك من الامور . المرونة تتخذ:

1. احنا ضمنا القانون القواعد الرئيسية والاحكام الكلية وتركنا لللائحة التنفيذية والاحكام التفصيلية لأن القانون له اجراءات اعداد القانون واجراءات تطويره وتعبيره ثم اجراءات معقدة لان في معظم الدول يتطلب العرض على المجلس النيابي بعكس اللائحة التنفيذية بتكون صورة الاصدار حسب دستور كل دولة اما للوزير اما للرئيس الوزراء او مجلس الوزراء اقصى شيء ما يصدر بها مرسوم الرئيس الدولة وبالتالي لتعرض على المجلس النيابي الشيء الاخر ان يعني الى حد ما خذنا بالمصطلحات القانونية والمصطلحات الشرعية الحديثة المتدونة في الوقت الحالي لم نأخذ ببعض المصطلحات الاخذ بها الفقه القديم لان هذه المصطلحات اصبحت الى حد ما مأجورة . والوصول الى حقيقة يعني معناه يأخذ وقت طويل . السياسة الثالثة ان في بعض الدول بطراً ان يكون القواعد والاحكام الخاصة بالوقف ضمن الاطار العام للقانون المدني على اعتبار ان القانون المدني يمثل القواعد لتنضم حركة المعاملات المدنية والتصرفات الارادية سواء كانت تصرفات الارادية التي هي صورة تعبر او بصورة عمل ارادي منفرد مثل الهبة والوصية والخلافة وفي بعض الدول طراً افراط الوقف بقانون خاص لان الوقف مصدر الاحكام الشرعية وبها ويتم نص دائما القوانين لأوقاف على ان يتم الرجوع للأحكام الشرعية في حالة عدم وجود نص الفريق انظم الى الرأي الثاني وهو الرأي الذي يأخذ بفراضة الوقف بقانون

خاص وفي ذات الوقت الي يطلع على الكتب الفقه القديمة الخاصة بالوقف يجد بأن كتب الفقه تناقش بأمر عامه مثل اجار الوقف في معظم دول العالم يوجد قوانين خاصة بالإيجار ولا ينفرد الوقف احكام خاصة فيما يتعلق بالإيجار الاعيان الموقوفة فضل ما يتم الرجوع الى الاحكام العامة بهذا الخصوص بجانب المصدر الرسمي والاساسي للقانون القواعد الشرعية لكن الفريق رأى أن هناك زخم من المنظمات الي على مستوى العالم نحن تناولناها في هذا المؤتمر تعمل في مجال لمشابه ومماثل لمجال الوقف و أن لديها محصلة خبرات الي لا بد من الاستفادة منها وبالذات فيما يتعلق بإدارة الاموال الوقف و استثمارها وفيما يتعلق بالرقابة والشفافية وفيما يتعلق بعلاقتها المجتمعية استفدنا من هذا المنظمات و بالدراسات التي تناولت هذه المنظمات وبتطبيق الوقف في البلاد الاسلامية مالا وما عليه هي الصغرات و المشكلات هي العوامل الايجابية جعله ينجح في بعض البلاد و العوامل السلبية التي ادت الي ان بعض المجتمعات تأخذ موقف سلبي منه وبالذات بالنسبة للوقف الالي حتى تقعدنا على الذي قاله الدكتور عياشي لما فرض قانون المشروع قدم سنة ستة وثلاثون ونقش في مجلس النواب ومجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات كان المشكلة الاساسية المصابة هي على الوقف الالي او الوقف الزري على اعتبار ان هناك رأي عام كان ضد هذا النوع من الوقف للأسباب التي سمعناها في صباح اليوم في النبأ ان كان الوقف يستغل لتحرم الاناث من الميراث فضلا عن ان بعض نضار الاوقاف استغلوها في حرمان بعض الورثة وبعض المستحقين من هذه الاموال الخاصة وهذا جزء متعلق بسياسات الوقف في سياسات اعداد هذا المشروع عندما نقول اهم التطورات ان في الحياة كاتب اشياء كثيرة يجب ان نركز على اشياء الاكثر اهمية في تعريف الوقف و انواعه تعريف الوقف في قضايا فكرية مختلف عليها بين الفقهاء انا لن اتناول في هذا الموضوع ولكن هو الذي يميز الوقف عما عداه من انواع التصرفات القانونية التي يكون الهدف منها الاعمال اسمها الاعمال التبرعية هو ان هذا الوقف تحبس العيب ويتم الانفاق لأبرياء العيب هذا هو المعيار الاساسي الذي يميز الوقف عن غيره عن الجمعيات الخيرية عن الوصية مثلا هو عمل تعددي القصد منها قصد انسان او ما شابه الذي يميز الوقف الوصية ممكن تنفق كل اموال الوصية او لا بد من انفاق كل اموال الوصية لكن الوقف انا احتفظ بالعيب لكن انفق من رياء الوقف هذا هو ما يماثل الفقهاء يقسمون الوقف الى ثلاث: الوقف الالي و الوقف الخيري و الوقف المشترك بالنسبة للوقف الخيري مشروع قانون مميز ما بين نوعين من الوقف الخيري. الوقف الخيري العادي ووقف على الفقراء ووقف على اليتامى او وقف على طلاب العلم وفي الوقف الخيري الذي يخصص منه ادارة او تغذية مرفق عام عندما نخصص وقف لجهة او اخصص وقف لمستشفى او اخصص وقف لتعليم نوع معين مثلا تعليم الدين او غيره هناك مرافق عامة الدولة تديرها ويوجد قوانين تنظم اداء هذه الخدمات اذا كنا نقول شرط الواقف كنص الشارع بمعنى ضرورة الالتزام به وضرورة تفسيره يفسر النص الشرعي لابد ايضا ان احافظ على سلسلة القوانين التي ينظم بأداء الخدمة هو السؤال مثلا في بعض الوقت تخصص وقت لتعليم الاطفال او لتعليم نوع معين من التعليم ومن ضمن شروط الوقف عدم تدريس مادة معينة النظام التعليمي او خلال الفترة التعليمية لا بد؟ مدرس لموسيقى مثلا او مدرس المادة البدنية او مدرس البنات هل هذا الشرط مع وجود القوانين العامة تنظم هذا النوع من التعليم مقبول او الغير مقبول القانون نظم هذه المسألة وحسب ما قال الاوقاف التي تخصص للخدمات او المرافق العامة لابد الالتزام بالقوانين واي شرط للواقف يخالف القانون فنحن نعتبر هذا الشرط كأنه لم يكن ويجب الالتزام بأحكام القانون وهذا تقسيم جديد بالإضافة الى امور اخرى موجودة بالنسبة لأركان الواقف القانون يميز ما بين احكام الوقف وشروط صحته وشروط نفاذه اركان الوقف اذا تخلى وقف من اركانه الوقف ليس وموجود كأن لم يكن اذا تخلى شرط من شروط صحة الوقف موجود لكنه قابل للبطلان اذا الوقف موجود استوفى اركانه واستوفى شروطه لكن لم يستوفى شروطه نفاذ الوقف موجود لكنه لا يحدث اثر مثل من شروط النفاذ الموجودة في القانون ان نعلن عن الوقف ان يكون الوقف في حجرة مكتوبة وموثقة وان يتم الاخبار العلام عنه وان لم يتم الاعلام عنه نقول ان الوقف موجود لا يحدث لا ينفذ الاثر القانوني له من ضمن مثلين الشروط ان الوقف المستقبلي الاكثر من ثلث التركة لا ينفذ الا بموافقة الورث الجزء الذي يزيد على ثلث التركة الا بعد موافقة لكنه غير نافذ وكذلك في شروط الوقف وهي قضية لكن الوقف في كثير من الاحوال وقف مؤبد وقف مؤقت تستمر لفترات زمنية طويلة وبعض شروط الواقفين تفقد سبب وجودها لو الواقف على قيد الحياة لكان هو صارح لتغيير شرط الوقف في القانون اتاح الفرصة للقضاء لرفعه للقضاء لأسباب معينة ان القاضي يغير شرط الواقف لابد من صدور حكم قضائي وان يكون هناك اسباب جدية تحكم هذه الصدود ومن بين الاسباب مثلا اسرة الواقف نفسيته تتغير الاحوال الاجتماعية اصول او فروع الواقف او اقارب من الدرجة الرابعة تغيرت احوالهم الاجتماعي اصبحوا اكثر حاجة للأموال وبوجود اسباب اخرى كثيرة في اجراءات انشاء الوقف واسباب نحن حاولنا نوسع حجج الاوقاف وفي نفس الوقت تأخذ بالبساطة لابد ان تكون مكتوبة وموثقة وان يخطر بخطر بإنشاء

الوقف كل من الجهة المعنية اي الجهة الادارية بالأوقاف تخطر في تنظيم احد الزملاء في الندوة السابقة قال ان الاوقاف على مستوى الاوطان وعلى مستوى العالم كله عبارة عن جزر متمسح لا يوجد الا اوقاف صغيرة حتى متوسطة وكبيرة كل وقف في عالم خاص به مع ان التجميع سيكون قوة كبيرة نحن بمشروع قانون عملنا على تنظيم مستوى كل دولة وهو تنظيم اقليم دول كبيرة مثل تركيا و مصر وايران والسعودية مثلا في كل منطقة يتواجد تنظيم اقليم الوقف يجمع هذه الاوقاف وينسق بينهم ويوحد الخدمات ويبني لها بنى تحتية تحقق الغرض على المستوى الوطني ان فيه الاتحاد للأوقاف الوطني يقوم بنفس الدور وندعو وزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية على مستوى العالم الاسلامي ونكون تنظيم على مستوى العالم الاسلامي الاتحاد العام لأوقاف المسلمين هذا التنظيم يكون في مستوى التنظيمات الاسلامية العالمية؟ نعمل في جزر مأبورة فاعلينا في مواجهة الكوارث و مواجهة الاحتياجات العامة للمسلمين ستكون محدودة للغاية وسنظل نجري خلف المنظمات الاخرى فيما يتعلق بأثبات الوقف ان الاوقاف لا تنشئ هذه وسيلة محددة لإثبات ستكون موثق ومكتوب لكن الاوقاف السابقة على اصدار القانون هي المشكلة الموجودة في الزام على كل ناظر الوقف على انه يذهب الى الجهة المختصة والاتحاد العام الاوقاف او الاتحاد الاقليمي يروح ويخطر اذا كان لديه نسخة؟ في الجهة الادارية والاتحاد وان لم يحظر نظرا للوسائل القانونية الموجودة في الدولة بعد اذن سيادة الرئيس سوف اشير لنقطة اخيرة: للمحافظة على الاوقاف في القوانين التجارية نقول لا يجوز واحد مثلا له مشروع فردي يضع عنوان المشروع هذه شركة لان الذي يتعامل معه يتعامل على اساس انه شركة ليس مشروع فردي واذا كانت الشركة ذات مسئولية محدودة لازم يكتب ان هذه الشركة ذات مسئولية محدودة حتى لا يخطأ الذي يتعامل معه نحن هنا فرضنا على اي منشئة ومنظمة غير وافية ان لا تضمن اسمها وقف فيكون الاسم فقط على المؤسسات التي تنشئ وفقا للأحكام القانونية للوقف وهي مؤسسة وافية لكي لا؟ اسم في غير اغراض الخاصة بهم في معلى للجان تستخدم اسم وقف انها تغير اسمها خلال فترة معينة وهناك امور معينة وانا لم اقرأ ورقة واحدة ان يمرره بينهم للاستفادة منه .

IRTI VE KUVEYT EVKAF İDARESİ ÖNDERLİĞİNDE HAZIRLANAN İSLAMİ VAKIFLAR YASASI

Prof. Dr. Mohamed RAMADAN

Mısır Devlet Meclisi Emekli Müşaviri - Kuveyt Üniversitesi – KUVEYT

Rahman ve Rahim Olan Allah'ın Adıyla Başlarım. Salât ve Selam Allah'ın Elçisinin Üzerine Olsun...

Öncelikle Vakıflar Genel Müdürlüğüne nazik davetlerinden ve bu önemli toplantıyı düzenlediklerinden dolayı teşekkür ederim. Yeni kanun hakkındaki bazı bilgilerimizle bu toplantıya birazcık katkımızın olmasını ve bu kanun konusunda başkalarının görüşlerinden de yararlanmayı umarız. Ben şahsen bu kanun çalışmalarına üç oturumun 2 numaralı yazanakçı olarak katıldım. Çalışma grubunun kanunu hazırlanırken takip ettiği politikalar, üçüncü oturumda, ana konularda veya kanun taslağında da takip edilen yeni konulardır. Kanun vakıflarla ilgili pek çok konuları ele almakta, kadınlara ilgili konulara işaret etmekte ve içerisinde bir miktar da tekzip yer almakta. Dr. Layachi, çalışma grubunun kanun taslağını, uygulama yönetmeliğini ve yorum müzakeresini hazırlarken dikkate aldığı bazı politikaları ve ilgili ikinci kısmın birinci kısmını ele aldı. Çalışma grubunun uymakla yükümlü olduğu birinci politika veya birinci prensip İslam Fıkhiğinde yer alan şer'i hükümlere tamamıyla uyum durumudur. Burada belirli bir mezhep takip edilmeyip daha ziyade yapılan fıkıh içtihatlarından bir kısmı yapılarak ülkelerin durumlarına ve özel gelişim koşullarına en uygun olanları seçildi. Diğer yandan kanunda yer alan tüm hükümler herhangi bir mezhep seçimi yapılmaksızın şer'i hükümlere uygunluğu oranında dikkate alındı. Çalışma grubunun dikkate aldığı ikinci konu esneklikten olabildiğince yararlanmak oldu. Kanunun, iktisadi, sosyal, demografik ve diğer alanlardaki farklılıklarından hareketle İslam Ülkelerinin koşullarına uygun olmasına dikkat edildi. Esneklikle ele alınan konular şöyle özetleyebiliriz:

Kanuna ana kuralları ve kapsayıcı hükümleri ekleyerek uygulama yönetmeliği ile ayrıntılı hükümleri dikkate almadık. Zira kanunun, kanun hazırlık icraatları, gelişim icraatları ve yorumu öncelikli işlerimiz arasında yer almaktaydı. Daha sonra ise zor olan konularla ilgili çalışmalar ele alındı. Doğal olarak ülkelerin çoğu, uygulama yönetmeliklerinin aksine kanun taslağını kendi devletin anayasasına uygun hale getirmek amacıyla önce Milli Meclisinde ele alıp daha sonra kanun haline getirmek istemekte. Uygulama yönetmeliğinde Bakan, Başbakan, Bakanlar Kurulu veya devlet başkanının kararnamesi yeterli olabilmekte. Diğer yandan taslağın milli meclise sunulabilmesi için, belirli bir noktaya kadar hukuki kavramları ve günümüzde tedvin edilmiş modern şer'i kavramları aldık. Eski fıkıhın temel almış olduğu bazı kavramları bir kenara bıraktık. Zira bu kavramlar belirli bir noktaya kadar artık gündem dışında kalmış olmakta ve günümüz gerçekliğiyle tam olarak örtüşmemekte.

Dikkate alınan üçüncü nokta, bazı ülkelerde vakıflarla ilgili kurallar ve hükümler medeni kanunun genel çerçevesi içerisinde ele alınmakta. Zira medeni kanun yurttaşların fiillerini ve iradi tasarruflarını içermekte. Bu iradi tasarruflar gibi görünen tasarruflar olduğu gibi hibe, vasiyet ve halef bırakma gibi iradi fiiliyat konuları için de söz konusudur. Bazı ülkelerde vakıfların durumu özel kanunlarla düzenlenmiştir. Zira vakıf şer'i hükümlerin kaynağını

oluşturur ve bununla kanun hükümleri daimi olur. Dolayısıyla vakıfla ilgili herhangi bir konuda bir hükmün bulunmaması halinde şer'î hükümlere başvurulur. Çalışma grubu bazı durumlarda ikinci bir görüşü temel aldı. Bu ikinci görüş vakfın özel bir kanunla ele alınmasını gerekli gören bir görüştür. Aynı zamanda vakıflarla ilgili eski fıkıh kitaplarına bakıldığında bu fıkıh kitaplarının vakıf kirası gibi genel konuları tartıştığını görmekteyiz. Dünyanın pek çok ülkesinde kirayla ilgili özel kanunlar bulunmakta. Dolayısıyla vakıfların kira konusuyla ilgili özel hükümlerin konmasına gerek bulunmamakta. Mevkuf kaynaklarla ilgili olarak, kanunun ana ve esas kaynağının yanı sıra bu konuda şer'î kuralların genel hükümlerine başvurmak gerekebilir. Diğer yandan çalışma grubu dünya genelinde organizasyonların durumlarına da baktı. Biz bu kongrede benzer ve aynı alanlarda çalışan organizasyonları, bunların yatırımlarını, denetim ve şeffaflıklarını ve toplumsal ilişkilerini de inceliyoruz. Bu organizasyonlardan ve bu organizasyonların yaptıkları araştırmalardan yararlandık ve İslam ülkelerindeki leh ve aleyhteki vakıf uygulamalarına baktık. Burada bazı açıklar ve sorunlar olmakla birlikte bazı ülkelerde başarıya götüren olumlu unsurları ve bazı toplumların olumsuz bir tavır takınmalarına neden olan olumsuz unsurları inceledik. Ve bizzat araçsal vakıf konusunda Dr. Layachi'nin sunduğu ve Millet Meclisinde ve Senatoda on yıl boyunca tartışılan kanun taslağının beraberinde getirdiklerine ilişkin söyledikleri bize öncülük etmekte. Burada karşılaşılan esas sorun bu sabah haberlerde duyduğumuz üzere vakfın bir araç olarak kullanılarak kadınların mirastan mahrum bırakılmaları gibi durumlardır. Bazı vakıf yetkililerinin vakfı, bazı murisleri ve bazı hak sahiplerini, bu özel mallardan yoksun bırakmak için kullandıklarını görüyoruz. Bu nedenle bu kısım kanun taslağının hazırlanış politikası ve vakıf politikasıyla alakalı bir durum olarak karşımıza çıkmakta. Şayet hayatta önemli saydığımız konulardan bahsedecek olursak bunlar arasında vakfın tarifinde ve türlerinde en çok önem taşıyan konuları ve bunlar üzerinde odaklanmanın gerekliliğini de belirtmek gerekir. Teorik olarak bakıldığında vakfın tanımı hususunda âlimler arasında farklılıklar görülmekte. Ben bu konuyu ele almayacağım ama bunların, vakfı diğerlerinden ayıran özellikler olduğuna işaret etmek istiyorum. Teberru (bağış) ismini verdiğimiz bazı kavramlarda vakıflar için temel kavramlardandır. Bu şekilde eksik görülen bir durumun giderilmesi için çalışılmakta ve ihtiyaç sahiplerine harcamalar yapılmakta. İşte bu eksiklik vakfı hayır cemiyetleri gibi diğer kurumlardan ayıran en temel ölçüttür. Vasiyet mesela, çok yönlü bir iştir. Bunun insani ve buna benzer yönleri vardır. Vakfı diğerlerinden ayıran özelliklerden biride vasiyettir. Zira tüm vasiyet malları infak edilebilir veya hepsinin infak edilmesi zorunlu durumlar olabilir. Ama vakıfta, ben kusuru muhafaza ediyorum. Fakihler vakfı üçe ayırır, Doğrudan vakıf, Hayır vakfı ve Müşterek vakıf, hayır vakfı açısından. Kanun taslağı hayır vakfının iki türü arasında bir ayırım yapmakta. Normal hayır vakfı fakirlere ve yetimlere yardım eder veya ilim öğrencilerine yardımda bulunur. Hayır vakfı ise hastane, eğitim, dini eğitim ve benzeri bir idareyi veya genele açık bir kurumu besler, destekler. Burada devletin idare ettiği bir kurum söz konusudur. Bu alanda hizmetlerin yerine getirilmesini düzenleyen yasalar bulunur. Vakfedenin şartları da yasa koyucunun hükmü gibi değerlendirilir. Bir diğer ifadeyle bunlarda yasal hükümler gibi yerine getirilmesi ve bu şekilde yorumlanması gerekli hükümler olarak görülürler. Hizmetin edasını düzenleyen yasalara uyulması bir zorunluluk arz eder. Burada örneğin şu soru sorulabilir. Bazı vakıflar çocukların eğitimine veya herhangi bir eğitim türüne tahsis edilebilirler. Vakfın şartları arasında eğitim sisteminin bazı derslerinin

IRTI Ve Kuveyt Evkaf İdaresi Önderliğinde Hazırlanan İslami Vakıflar Yasası

verilmemesi veya eğitim süresince verilmemesi şart koşulabilir. Müzik öğretmeni gibi veya beden öğretmeni gibi ya da kızların öğretmeni gibi. Bu türden eğitimleri düzenleyen genel yasalara rağmen bu çeşit şartlar kabul edilebilir mi edilemez mi? Kanun bu meseleyi düzenlemekte ve vakıfların söylediklerine göre genel hizmet ve tesisler olarak tahsis edilen yerlerin yasaya uyması zorunluluğunu getirmekte. Vakfedenin yasaya aykırı olan herhangi bir şartını sanki yokmuş gibi sayarız. Ve bu durumda kanun hükümlerine uyulması zorunluluğuna dikkat edilir. Bu durum vakfedenle ilgili diğer konulara ilaveten yeni bir taksimattır. Kanun vakıf hükümleri ve bunun sıhhat şartları ve uygulama şartları arasında bir ayırım yapmaktadır. Vakıf erkanı arasında vakfın varlık gereklerinin ortadan kalkması ve vakfın sıhhatinin şartlarından birinin kaybolması durumunda vakıf yok hükmünde olur. Vakfın varlığını sürdürüyor olması erkan şartlarının yerine geldiği anlamına gelir. Vakfın ilanını yapma gibi kanunda var olan yürürlük şartı vakfın yazılı ve belgeli bir şekilde bir odada varlığını sürdürmesi durumunda yerine getirilmiş olur ve böylece ilanı yapılır. Şayet ilanı yapılmazsa vakfın mevcut olduğunu ama herhangi bir yasal eserin bulunmadığını söyleyebiliriz. Aynı vakfın geleceğinin üçte bir terekesinin onaysız geçerli olmayacağı gibi. Miras, terekenin üçte birinden fazla olan kısım için onay gerekir ama yürürlüğe girmez. Ayrıca vakıfların şartları vardır. Bu bir dava konusudur. Ama vakıflar, pek çok koşullarda daimi vakıflardır. Geçici vakıflar uzun bir zaman dilimi devam eder. Vakfedenlerin öne sürdükleri bazı şartlar varlıklarını kaybetmelerine sebep olur. Şayet vakfeden hayattaysa kanunda vakıf şartlarının değişmesi için mücadele edebilir. Kanun belirli nedenlerden dolayı kendisine bunu yargıya taşıması için fırsat tanır. Hakim vakfedenin şartını kaldırabilir. Bunun için bir yargı kararının ve ciddi gerekçelerin bulunması zorunludur. Örneğin bu gerekçeler arasında vakfedenin ailesinin kendisinin, ya da dördüncü dereceye kadar vakfedenin kendinden önceki ve kendinden sonraki akrabalarının sosyal durumları değişmiş ve mallara başkalarından daha çok kendilerinin muhtaç olmaları söz konusu olabilir. Ya da vakıf inşa işlemlerinde pek çok başka nedenlerden dolayı veya bizim vakıflarla ilgili geniş tutmaya çalıştığımız başka sebeplerden dolayı bunlar söz konusu olabilir. Aynı zamanda basite indirgeyerekten bunların yazılı ve belgeli olması gerekir. Vakfın tesisinin tüm ilgili makamlara yani vakıflarla ilgili idari makamlara bildirilmesi gerekir. Düzenlenen bir başka oturumda konuşmacı arkadaşlarımızdan biri vakıfların ülke ve dünya genelinde kökleri olduğunu ve bunlardan bazılarının küçük, bazılarının orta ve bazılarının büyük olduğunu belirtti. Dünyada tüm vakıfların buna özgü bir yapıları bulunmakta. Bununla birlikte birleşmenin büyük bir güç meydana getireceği ortadadır. Biz bu kanun taslağı ile her devlet için ayrı bir seviye oluşturduk. Türkiye, Mısır, İran ve Suudi Arabistan gibi büyük devletleri içeren büyük devletler bölgesel organizasyonu kurulur ve örneğin her bölgede oluşturulacak vakıf bölgesel organizasyonları bu vakıfları bünyesinde toplayarak bunlar arasında koordinasyonu sağlar ve ulusal seviyede amacın gerçekleşmesi için bunlara çeşitli hizmetler sunar ve altyapılar kurar. Ulusal Vakıflar Birliği de aynı görevi üstlenir.

Bilvesile İslam Dünyası genelinde Vakıflar ve İslami İşler Bakanlarını tüm İslam Alemi nezdinde geçerli olacak bir şekilde Müslümanlar için bir Genel Federasyon kurmaya davet ediyoruz. Bu organizasyon Uluslar arası İslami Organizasyonlar seviyesinde olabilir. Mevcut durumda musibetlerle mücadele edebilmek ve Müslümanların genel ihtiyaçlarını

Prof. Dr. Mohamed RAMADAN

karşılayabilmek için sınırlı bir şekilde çalışmalar yapabilmekte ve bu konuda diğer organizasyonların arkasından koşmaktayız. Vakıfların ispatıyla ilgili konularda... Vakıflar ispat için bu vesileyi oluşturmuyorlar. Bunların belgeli ve yazılı olması gerekiyor. Ama önceki vakıflar kanun çıkarılırken... İlgili makamlara, Vakıflar Genel Federasyonuna veya Bölgesel Federasyona gitmesi için vakıf sorumlusunun yükümlü kılınması şu anki sorundur. Şayet yanında bir nüshası varsa İdari Makama ve Federasyona gider ve bildirimde bulunur.

Sayın Başkanın izniyle son bir noktaya işaret etmek istiyorum: Ticari kanunlarda vakıfların muhafazası için, diyoruz ki, örneğin bireysel bir projesi olan bir kişinin proje başlığını bu şirket olarak koyması caiz olmaz. Zira kendisi bununla şirket olarak işlem yapmakta ve bireysel proje olarak değil. Şayet şirket sınırlı sorumlu limitet bir şirket ise bunun sınırlı sorumlu limitet şirket olduğunu yazması gerekir. Böylece bununla işlem yapan kişi hataya düşmemiş olur. Biz burada vakıfsal olmayan herhangi bir tesis veya organizasyonun isminin vakıf ismini içermemesini ve vakıf isminin yalnızca Vakıflar Kanununun hükümleri uyarınca kurulan müesseselere verilmesini şart koşuyoruz. Zira bu bir vakıf müessesesi olmuş oluyor ve başka özel amaçlar için kullanılmamış oluyor.